

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
انور عباس ناصر			أسم الباحث
م.ق.د. نضال رؤوف أحمد			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		✓ ماجستير
دور الإمتثال الطوعي للمكلفين في زيادة الحصيلة الضريبية بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			عنوان البحث
٢٠١٥			السنة
العربية			اللغة
<p>للإمتثال الطوعي أهمية كبيرة عند الأنظمة الضريبية الحديثة وإداراتها وهذا يعني تأدية المكلف ما عليه من التزامات ضريبية طوعية فهو أعلم الناس بدخله إذ يقوم باعداد حساباته الختامية وتقديمها مع نماذج معينة معدة من قبل الإدارة الضريبية وتسديد مبلغ الضريبة المترتب بذمته بشكل مباشر وفق الدخل الذي قام بتحديدده مما له الأثر في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبالتالي يؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وتحقيق العدالة للمكلف وخزينة الدولة .</p> <p>حيث تتمثل مشكلة البحث تعاني الهيئة العامة للضرائب من انخفاض الامتثال الطوعي لدى المكلفين مما يؤدي الى الانخفاض في الحصيلة الضريبية نتيجة زيادة حجم التهرب الضريبي لدى غالبية المكلفين .</p> <p>لذا يسعى هذا البحث إلى: التعرف على قدرة المكلفين في المساهمة على دفع الضريبة من خلال امتثالهم في تقديم الاقرارات الضريبية الخاصة بهم خلال فترة التحاسب الضريبي المحددة في القوانين والتعليمات .</p>			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
بشار سلمان مطرود			أسم الباحث
د. سالم عواد هادي			أسم المشرف

				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
دكتوراه		√ ماجستير		
دور التدقيق الضريبي في الحد من اثار المحاسبة الابداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات ((بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب))				عنوان البحث
٢٠١٥				السنة
العربية				اللغة
<p>بعد ظهور انهيارات مالية محاسبية عدّة في الآونة الأخيرة أدت إلى انهيار بعض الوحدات الاقتصادية العالمية، والتي عزى بعض المتخصصين تلك الانهيارات إلى ضعف السياسات المحاسبية والتي تمكن المتلاعبون من استغلالها، وأصبحت أصابع الاتهام توجه إلى مهنة المحاسبة حول مدى تلاعب الإدارة في الأرباح، وعدم التطبيق السليم للمبادئ والمعايير المحاسبية.</p> <p>ويهدف هذا البحث الى التعريف بمفهوم المحاسبة الإبداعية ودوافع تبنيها وأساليبها وبيان أثرها على موثوقية البيانات المالية وعلى عملية التحاسب الضريبي وهل أن الادارة الضريبية المتمثلة بالتدقيق الضريبي قادر على اكتشاف ممارسات المحاسبة الابداعية والحد منها عن طريق فرض العقوبات القانونية الرادعة بحق الشركات التي ثبت تلاعبها بنتائج نشاطها.</p>				الخلاصة

جامعة بغداد				
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية				أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب				القسم
زينة ميثم عبد الرحمن				أسم الباحث
الاستاذ الدكتور عبد الصاحب نجم الجبوري				أسم المشرف
				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
دكتوراه		√ ماجستير		
دور ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في تمويل الموازنة العامة للدولة				عنوان البحث

(دراسة حالة لشركات النفط الأجنبية في العراق)	
السنة	٢٠١٥
اللغة	العربية
الخلاصة	<p>تُعدّ ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط الأجنبية من المصادر المهمة في تمويل الموازنة العامة في معظم دول العالم فضلاً عن أستعمالها في تحقيق أهداف سياسية وإقتصادية وإجتماعية وقد تطور مفهوم الضريبة حتى أصبحت تؤدي دوراً مهماً في التأثير على الأوضاع الإقتصادية لاي بلد, ولأهمية هذا الايراد يأتي البحث ليبين دور ضريبة الدخل المفروضة على شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق في تمويل الموازنة العامة للدولة .</p> <p>تهدف هذه الدراسة الى التعريف بدور وأهمية الضرائب المفروضة على دخل شركات النفط الأجنبية التي حصلت على العقود بموجب جولات التراخيص في العراق وبيان مساهمتها في تمويل الموازنة العامة للدولة , حيث انطلقت من مشكلة تمثلت في مدى استيفاء قانون ضريبة الدخل رقم (١٩) لسنة ٢٠١٠ وتعليماته رقم (٥) لسنة ٢٠١١ للجوانب التنظيمية لعملية التحاسب الضريبي .</p>

جامعة بغداد			
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية		
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب		
أسم الباحث	صالح مهدي حمادي		
أسم المشرف	الدكتور عصام حميد داخل الشايح		
الأيمل			
الدرجة العلمية	مدرس مساعد	مدرس	أستاذ مساعد
	√ ماجستير		دكتوراه
عنوان البحث	دور متطلبات الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات في تحسين إجراءات الفحص الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)		
السنة	٢٠١٥		
اللغة	العربية		
الخلاصة	ينطلق البحث من مشكلة مفادها ضعف التزام بعض إدارات الشركات بمتطلبات الإفصاح المحاسبي مما يؤدي إلى صعوبة عملية الفحص الضريبي، وعدم انجاز المعاملات في الموعد المحدد بسبب عدم توافر المصادقية في عرض المعلومات الواردة		

<p>في التقارير المالية المقدمة للسلطة الضريبية، ومن ثم عدم تحقيق نتائج فحص دقيقة تؤدي الى تحقيق العدالة في عملية احتساب الدخل الخاضع للضريبة.</p> <p>ويهدف البحث الى تسليط الضوء على تحديد المتطلبات الأساسية التي تحقق الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية وقياس مدى التزام الشركات المساهمة عينة البحث بهذه المتطلبات، وبيان أهمية الإفصاح المحاسبي ودوره في تحسين اجراءات الفحص الضريبي من أجل الخروج بنتائج فحص دقيقة، وموضوعية تؤدي الى تحقيق العدالة في احتساب الدخل الخاضع للضريبة.</p>	
-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
عبد الامير زامل لطيف			أسم الباحث
م.د. عبيد خيون علي الخفاجي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير ✓	
أثر الاعفاءات الضريبية على دخول المكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي — بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
يهدف البحث الى تسليط الضوء على الاعفاءات الضريبية الممنوحة للمكلفين على وفق قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل، والتشريعات، والقوانين المطبقة، وبيان مدى ملائمتها للقواعد الضريبية الاساسية. والتعرف على دور الاعفاءات الضريبية للحد من ظاهرة التهرب الضريبي، ومن ثم زيادة الايرادات الضريبية التي تسهم في تمويل النفقات العامة للدولة.			الخلاصة
وتتجسد أهمية البحث في التعرف على الاعفاءات الضريبية التي يهينها قانون ضريبة الدخل رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٢ المعدل، والقوانين، والتشريعات الاخرى، من أجل رفد الخزينة العامة للدولة بالأموال اللازمة التي تساعد على تحقيق اهدافها الاقتصادية، والاجتماعية، وتعزيز رفاهية المجتمع. وما هو الدور الذي تؤديه الاعفاءات الضريبية في الحد من تهرب المكلفين من دفع الضريبة، ومدى أدراكهم لمسؤوليتهم الاجتماعية اتجاه مجتمعهم في تمويل النفقات العامة للدولة.			

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
عدنان محسن حمزة			أسم الباحث
أ. د . حاكم محسن محمد الربيعي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		✓ ماجستير
تحليل الأثر الضريبي في تقييم الأسهم – بحث تطبيقي مقارنة			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>هدف البحث إلى الوقوف على بيان العلاقة بين الضرائب و تقييم الأسهم في الشركات المساهمة العراقية والعربية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والمصرية و ذلك من خلال اختيار بعض المؤشرات وتكونت عينة البحث من (١٧) شركة مساهمة منها (٦) شركات عراقية و(١١) شركة مصرية) وللمدة (٢٠٠٤ – ٢٠١٢) و قد اعتمد البحث المنهج التجريبي في اختبار الفرضيات ، إذ اعتمدت على التقارير المالية السنوية للشركات عينة البحث ، و كذلك اعتمدت تحليل بيانات الشركات عينة البحث بأساليب مالية وإحصائية دقيقة للوصول إلى تأثير تقييم الأسهم للشركات عينة البحث في المؤشرات المختارة للتعبير عن علاقة الأثر الضريبي و كذلك لمعرفة علاقة دخول ومقسوم أرباح الشركات عينة البحث بالضريبة وعلاقة تقييم الاسهم بذلك. وتوصل البحث إلى نتائج أهمها : أن الضريبة تؤثر كمياً في مبلغ الدخل ومقسوم الأرباح ومحفظة السوق ومعدل العائد المطلوب والقيمة المحسوبة للأسهم وهي في نفس الوقت تعكس الزيادة والانخفاض فيهما وهذا أشار إلى أن الزيادة في الأرباح أو صافي الدخل يعني زيادة العبء (الأثر) الضريبي إذ كلما ازدادت الأرباح إزداد مبلغ الأستقطاع الضريبي (الأثر الضريبي) ، أما بالنسبة لتحليل الارتباط والأثر تبين ان العلاقة بين الضريبة ومقسوم الأرباح موجبة ومعنوية للشركات العراقية أما العلاقة بين مقسوم الأرباح بعدم وجود الضريبة و بعد الضريبة والقيمة المحسوبة (الحقيقية) للأسهم ضعيفة لأنها قد تتأثر بمتغيرات أخرى مثل السياسة الاستثمارية للشركة أو احتجاز الأرباح ورفع قيمة الأسهم والعلاقة بين الضريبة ومقسوم الأرباح ضعيفة أما العلاقة بين مقسوم الأرباح بعدم وجود الضريبة و بعد الضريبة والقيمة المحسوبة (الحقيقية) للأسهم ضعيفة للشركات المصرية ، وان الشركات المصرية أفضل من الشركات العراقية حسب نتائج التحليل التمييزي (اختبار وتحليل فرضية الفروق بين الشركات العراقية والمصرية عينة البحث) (Discriminant Analysis) حيث جاءت الشركات العراقية بعد الشركات المصرية في الترتيب وكانت الفروق معنوية حسب اختبار (Wilks Lambda) ، وقدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها ، أن الاستثمار في أسواق رأس المال قد يتضمن المخاطرة إذا لم يبنى على أساس</p>			

سلیم، وذلك ما يبرز أهمية إجراء التحليل لمتغيرات السياسة المالية ومنها الضريبة فضلاً عن العوامل الأخرى التي تقود إلى تقييم سلیم لمختلف الأسهم الذي يساعد المستثمرين على اتخاذ القرار السليم في الوقت الملائم .	
---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------	--

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
علاء حسين مؤنس			أسم الباحث
أ.م.د. حسين عاشور العتابي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	ماجستير ✓	
تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (١٩٩٠ - ٢٠١٠) بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			عنوان البحث
٢٠١٥			السنة
العربية			اللغة
<p>تكمن أهمية البحث من خلال تسليط الضوء على اتجاهات السياسة الضريبية المتبعة في العراق ودورها في قياس مقدار المتحصلات الضريبية لمدد متعاقبة ، وتتمثل مشكلة البحث ما مر به العراق من ظروف أمنية وإقتصادية وسياسية صعبة جداً من التسعينات من القرن الماضي ولحد الآن ، مما أدت الى عدم وضوح اتجاهات السياسة الضريبية وتذبذبها ، إنعكس ذلك على الحصيلة الضريبية زيادة أو نقصان ، وعلى الرغم من المحاولات العديدة لتعديل الأسعار الضريبية في العراق لمواكبة الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، لكنها لم تكن فاعلة بما فيه الكفاية لتحقيق أهداف السياسة الضريبية .</p> <p>لذا يهدف البحث الى تعريف الباحثين والدارسين بموضوع اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) ، والتوصل الى إستنتاجات وتوصيات تساهم في زيادة الحصيلة الضريبية ، وقد إعتد البحث الفرضية الاساس وهي ((وجود علاقة ارتباط بين اتجاهات السياسة الضريبية الاقتصادية والاجتماعية او المالية وبين زيادة أو إنخفاض الحصيلة الضريبية)) .</p> <p>ومن أهم الاستنتاجات في البحث هو تفاوت اتجاهات السياسة الضريبية في العراق</p>			الخلاصة

للفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) ، ان من الأسباب التي أثرت على الحصيلة الضريبية في العراق هو التهرب الضريبي وعدم وجود وعي ضريبي فضلاً عن السياسة السعريّة المتبعة في العراق فتارةً ترجح هدف على حساب هدف آخر ، ومن أهم توصيات البحث هي : ((لا بد من وضع استراتيجية واضحة للسياسة الضريبية في العراق تأخذ بنظر الاعتبار الأهداف المالية والأقتصادية والأجتماعية بصورة ملائمة)) .

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
علي غانم شاكر			أسم الباحث
م.د. عبید خيون علي الخفاجي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
	دكتوراه	✓ ماجستير	
"نظم المعلومات ودورها في تعزيز الإيرادات الضريبية – بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب"			عنوان البحث
٢٠١٥			السنة
العربية			اللغة
ينطلق البحث من مشكلة اعتماد السلطة الضريبية على أساليب، ونظم بسيطة في عملية تحصيل الضريبة بسبب عدم وجود نظم معلومات ضريبية متكاملة، وموحدة لدى الهيئة العامة للضرائب يمكن الاعتماد عليها في العمل الضريبي لتحقيق وفرة في حصيلة الإيرادات الضريبية.			الخلاصة
ويهدف البحث الى تسليط الضوء على نظم المعلومات الضريبية، ودورها في تعزيز الإيرادات الضريبية، والتعرف على مدى كفاءة، وفاعلية نظم المعلومات المستخدمة حالياً من لدن السلطة الضريبية في الكشف عن المخالفات التي يقوم بها المكلفين كمحاولات إخفاء معلومات، أو مصادر تخص دخولهم الخاضعة للضريبة، أو التصريح ببيانات كاذبة لا تبين حقيقة نشاطهم التجاري، والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على حصيلة الإيرادات الضريبية، والاضرار بالخرينة العامة للدولة.			

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
فيصل سرحان عبود			أسم الباحث
أ.م.د. حسين عاشور جبر العتابي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		✓ ماجستير
دور عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي (بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب)			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			العربية
يُعد الوعاء الضريبي ركناً من أركان التنظيم الفني للضرائب، وأن حُسن إختيار الوعاء الضريبي يؤثر في حصيلة الضريبة وعدالتها، ومع توسع نطاق الضرائب نتج عنه ظاهرة خطيرة سُميت بالتهرب الضريبي والتي أصبحت تهدد إقتصاديات الدول وهذه الظاهرة تحول دون تحقيق الدولة لأهداف سياستها الإقتصادية والإجتماعية لذا تسعى لمعالجة هذه الظاهرة بتحديد كل طاقاتها وإمكاناتها المادية والبشرية وإدراك الأسباب الحقيقية التي تكمن ورائها.			الخلاصة
في هذا البحث سوف يتم دراسة الوعاء الضريبي بشئ من التفصيل بإعتباره الأساس عند فرض الضريبة ومن خلال المحاور في أربعة فصول تناولت الهوية التعريفية للبحث بصورته العامة من حيث:			
مشكلة البحث: عدم وجود عدالة في توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين مما زاد من التهرب الضريبي.			
وأهمية البحث: إظهار دور عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في العراق، وأهدافه وفرضياته وحدوده والمنهج الذي تم إعتماده فضلاً عن المصادر التي إعتمدها البحث في تحديد جميع العوامل التي تؤدي الى التهرب الضريبي ومعالجتها من مفهوم للتهرب الضريبي أنواعه وأسبابه وآثاره في العراق.			

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
لؤي هادي عبيد			أسم الباحث
م.ق. إحسان شميران الياصري			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
دكتوراه		ماجستير ✓	
"التهرب الضريبي بسبب غياب التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك ونافذة بيع وشراء العملة الأجنبية"			عنوان البحث
٢٠١٥			السنة
العربية			اللغة
<p>تُعد ظاهرة التهرب الضريبي من أهم المشاكل التي تواجه النظام الضريبي في العراق، نظراً لضعف التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك ونافذة بيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي، إذ تخسر الخزينة العامة الإيرادات المتوقعة بسبب التهرب الضريبي.</p> <p>مما يستوجب دراسة هذه الظاهرة للحد منها أو تقليص حجمها، وجاءت مشكلة البحث عن التهرب الضريبي للتجار والمستوردين الذين تحول إستيراداتهم من نافذة بيع وشراء العملة الأجنبية لا يخضعون للتحاسب الضريبي عن إستيراداتهم بالكامل أو قد لا يصرحون عنها للهيئة العامة للضرائب مما يؤدي إلى ضياع الحصيلة الضريبية.</p> <p>يؤدي تفعيل التنسيق بين الهيئة العامة للضرائب والهيئة العامة للكمارك ونافذة بيع وشراء العملة الأجنبية إلى ضمان وصول المعلومات عن نشاط التجار والمستوردين والإفصاح عن مدخولاتهم بوقت مبكر إلى الهيئة العامة للضرائب للحد من التهرب الضريبي، وبما يضمن اكتمال قاعدة المعلومات عن نشاط الإستيراد لدى الإدارة الضريبية.</p>			الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
محمد غركان هايس			أسم الباحث

أ.م.د. عوض خلف دلف العيساوي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	الدرجة العلمية
دكتوراه		✓ ماجستير	
دور الرقابة الخارجية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي بحث تطبيقي			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
العربية			
<p>تعد الضريبة من إحدى الوسائل الأساسية لتمويل خزينة الدولة لمواجهة نفقاتها، وهناك الكثير من الدول تعتمد بشكل أساسي على الضرائب لتمويل نفقات الخدمات العامة. ولكن وجود المورد النفط في العراق، كونه يشكل الجزء الأعظم من موارد الخزينة قلل من الأهتمام بالضرائب من قبل السلطة المالية. ومن التحديات التي تواجه السلطة المالية في تحصيل موارد الدولة التهرب الضريبي والذي يعد أحد أبواب الفساد المالي والإداري التي تبتلع موارد الدولة .</p> <p>وقد تناول هذا البحث دور الرقابة الخارجية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي. وقد جاءت فرضية البحث بأن جهات الرقابة الخارجية تستطيع أن تؤدي دوراً بارزاً في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي عن طريق ممارسة مسؤولياتها، وعن طريق تطبيق قواعد السلوك المهني.</p> <p>وقد توصل البحثالي استنتاجات أهمها، إن غياب الوعي الضريبي لدى المكلفين يؤدي الى التهرب الضريبي. كما إن عدم تفعيل القوانين الرادعة للتهرب الضريبي، ووجود الفجوات في قانون الضريبة التي تسمح بالتهرب الضريبي، فضلاً عن الازدواج الضريبي، بسبب عدم وجود الاتفاقيات الدولية لتلافي حالات الازدواج الضريبي. وأما الاستنتاجات المتعلقة بالمحور الثاني فإن مراقب الحسابات مسؤول عن التقارير المالية غير الدقيقة، والتي لا تعكس حقيقة الوضع المالي عن المكلف بدفع الضريبة، وربما يكون مراقب الحسابات سبب في التهرب الضريبي، إذ إنه تربطه علاقة مصالح مشتركة مع المكلف بدفع الضريبة، لكون المكلف هو زبون عند مراقب الحسابات. وأما المحور الثالث المتعلق بديوان الرقابة المالية، فإن عملية مكافحة التهرب الضريبي تتطلب وجود تنسيق مشترك بين الأجهزة الرقابية، وعلى رأسها ديوان الرقابة المالية، والسلطة الضريبية، وان ضعف الإجراءات الرقابية يسهم في زيادة حجم التهرب الضريبي.</p>			الخلاصة

جامعة بغداد	
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب	القسم

أسم الباحث				مياسة ابراهيم احمد
أسم المشرف				الدكتور صلاح الدين محمد امين
الأيمل				
الدرجة العلمية				مدرس مساعد
أستاذ		أستاذ مساعد		مدرس
		دكتوراه		√ ماجستير
عنوان البحث				تأثير المتغيرات التشريعية في حصيلة الضريبة بطريقة الاستقطاع المباشر (بحث تطبيقي تطبيق في الهيئة العامة للضرائب)
السنة				٢٠١٥
اللغة				العربية
الخلاصة				<p>تعد الضرائب واحدة من أدوات السياسة المالية المهمة التي تستطيع الدولة عن طريقها أن توفر الإيرادات المالية اللازمة لتمويل نفقاتها العامة، فضلاً عن استخدامها لتوجيه الاقتصاد بالشكل الذي ترومه بهدف تحقيق الاستقرار والرفاه الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الرغم من كون العراق من أقدم دول المنطقة في إصدار التشريعات والقوانين الضريبية، إلا أن دور هذه التشريعات والقوانين في تمويل نفقات الدولة، وتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، والاجتماعية يعد محدوداً نظراً لاعتماد العراق على إيرادات النفط بشكل أساس في تمويل تلك النفقات.</p> <p>وبشكل عام، فإن النظام الضريبي العراقي يعاني من اختلالات عدة، تمثلت باختلال معايير الخضوع للضريبة مع تعدد طرائق تقديرها، وكثرة الاعفاءات، والسماحات، والتنزيلات، والاعتماد على الضرائب المباشرة بشكل كبير في هيكل الضرائب العراقي، وهناك عوامل مؤثرة في الحصيلة الضريبية منها، عوامل اقتصادية، وتشريعية، وإدارية، وأن السعر الضريبي يعد من العوامل التشريعية المؤثرة في فاعلية السياسة الضريبية، وأن التغيرات في التشريعات الضريبية يمكن أن تؤثر في فاعليتها لكونها أداة تترجم تلك السياسة.</p>

جامعة بغداد	
أسم الكلية / المعهد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية
القسم	قسم الدراسات المالية / ضرائب
أسم الباحث	هدى مهدي حسن
أسم المشرف	أ.م.د بشير علوان حمد

				الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد	الدرجة العلمية
دكتوراه		√ ماجستير		
الحوافز الضريبية وأهميتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر				عنوان البحث
٢٠١٥				السنة
العربية				اللغة
<p>تطرق البحث الى أثر الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تم صياغة فرضيتين للبحث الأولى هنالك علاقة ذات دلالة معنوية بين الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر، والثانية يوجد أثر ذو دلالة معنوية للحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما من أهم أهدافه هو التعرف على أهم المحددات المؤثرة في مجال أستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وبحث أهم محاور الحوافز الضريبية التي لها التأثير الأكبر في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتم أعداد قائمة استبانة لغرض جمع المعلومات، تمحورت حول (الحوافز الضريبية، الاستثمار الأجنبي المباشر) وتم توزيع (٦٠) استمارة استبانة على عينة البحث المتمثلة بـ(موظفي قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب، أساتذة الجامعات، موظفي هيئة استثمار بغداد، والمستثمرين الأجانب) حيث تم أستخراج المؤشرات الأحصائية بأستخدام البرنامج الإحصائي المحوسب (SPSS) لمعالجة البيانات، والحصول على النتائج التي تتعلق باحتساب اقيام(التكرارات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية) فضلاً عن اختبار الفرضيات عن طريق أحتساب أقيام علاقات التأثير بين متغيرات البحث، ومعنوية هذه العلاقات، وتم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها دور حافز ترحيل الخسائر في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى العراق عن طريق مساعدتها للمستثمر الاجنبي بامتصاص الآثار الناجمة عن تحقيقه للخسائر في سنة معينة، فضلاً عن معاناة المستثمرون الأجانب من التعقيدات الإدارية، والبيروقراطية في أثناء منحهم الإجازات الاستثمارية، والتي تعد السبب الرئيس عن عزوف المستثمرين الأجانب للاستثمار في العراق، واختتم البحث بمجموعة من التوصيات لعل أبرزها ضرورة بناء نظام معلومات فعال يتصف بالدقة والسرعة والحدثة المستمرة حول جميع إجراءات وفرص الاستثمار المتاحة وأية معلومات يمكن أن يتطلبها المستثمر عن المناخ الاستثماري العراقي، وتسهيل إجراءات منح الإجازات الاستثمارية للمستثمرين الأجانب وتذليل العقبات الإدارية والقانونية جميعاً عن طريق تفعيل دور سياسة النافذة الواحدة.</p>				الخلاصة

جامعة بغداد			
المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية			أسم الكلية / المعهد
قسم الدراسات المالية / ضرائب			القسم
همسة عامر عبد جواد			أسم الباحث
د.سالم عواد هادي			أسم المشرف
			الأيمل
أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مدرس مساعد
	دكتوراه		✓ ماجستير
تحليل واقع جباية الضرائب المباشرة وفاق التطوير بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب			عنوان البحث
			السنة
			اللغة
			الخلاصة
<p>باتت عملية جباية الضرائب من أهم مشكلات الدول التي تعتمد في تمويل خزانتها على الموارد الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية ، ومالية ، وإجتماعية ، وسياسية ، وإن اختلفت ، وتباينت قدرة الجباية من دولة لأخرى. فبحسب إحصائية مجموعة البنك الدولي لعام ٢٠١٤ أظهرت إن العراق بالمرتبة ١٥١ عالمياً ، وبالمرتبة الحادية عشرة عربياً . بينما نجد دولة سنغافورة بالمرتبة الأولى من مجموع ١٨٩ دولة من ناحية سهولة الدفع الضريبي ، مما يعكس تدني قدرة منظومة الجباية الضريبية في العراق ، وفي الوقت ذاته يكون مجموع الإيرادات الضريبية في موازنة العراق لعام ٢٠١٣ تمثل ٢٪ من إجمالي الإيرادات العامة ، في حين إن الإيرادات النفطية تشكل ٩٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة ، ولعل هذا خير دليل على ضرورة تطوير ، وتحديث نظام الجباية قانوناً وطرائقاً نظراً لتفشي الإنطباع لدى المجتمع العام ، بأن المكلفين يتجهون نحو تجنب دفع الضرائب على نحو يتسم بالسرعة ، والدقة فضلاً عن ذلك الكم الهائل من حالات القصور في القوانين الجبائية الضريبية لأدركنا أننا أمام خطر داهم يُهدد منظومة الجباية في العراق.</p> <p>من هنا جاءت مشكلة البحث المتمثلة في ضعف توظيف التقنيات المتطورة في جباية الضرائب ، وعدم توافر المؤهلات العلمية في الكادر الوظيفي العامل في الجباية ، فضلاً عن قدم النصوص الجبائية في القانون الضريبي العراقي ، هذه العوامل جميعها أسهمت في تخلف واقع جباية الضرائب الحالي بالمقارنة مع الدول العربية المجاورة التي دأبت على تطوير أساليب ، وإجراءات الجباية ، وذلك بجعلها أكثر سهولة ، ومرونة ، وشفافية.</p> <p>وقد هدف البحث الى تحديد الطرائق الحديثة المتبعة في النظم الضريبية المعاصرة فيما يخص الجباية منها ومدى إمكان تطبيقها في العراق ، وكذلك جلب إنتباه السلطة</p>			

المالية ، والباحثين ، والمختصين الى ضرورة الإهتمام بحوسبة العمل الضريبي بشكل عام ، والجباية الضريبية بشكل خاص , واعادة دراسة القوانين الضريبية ، والتركيز على المواد الجبائية منها ليتم تشريعها بما يواكب التطورات على الساحة المحلية ، والدولية .